



مصر: يجب عدم تبني مشروع قانون مكافحة الإرهاب المعيب جداً

9 يوليو/تموز 2015

طلبت اللجنة الدولية للحقوقيين في مذكرة نشرتها اليوم السلطات المصرية بالإمتناع عن تبني مشروع قانون الإرهاب المعيب جداً.

ولقد تم التقدم بمشروع القانون، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في الأول من يوليو/تموز ومجلس الدولة اليوم التالي، عقب اغتيال المدعي العام هشام بركات في ٢٩ حزيران/يونيو وهجمات مجموعات مسلحة في سيناء، بعد يومين، خلفت العشرات من القتلى من القوات المسلحة المصرية.

وصرح سعيد بنعربية مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين بأن " مشروع قانون الإرهاب المصري ينتقص من سيادة القانون ويضع جانباً الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان والضمانات القانونية. إنه يخالف إعلان الدول بالإجماع في الأمم المتحدة القاضي بأن تكون حقوق الإنسان حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب."

ويجزم مشروع القانون لائحة طويلة من الأفعال مستعملاً تعريفات واسعة وتعابير ضبابية من شأنها أن تجرم الممارسة السلمية والمشروعة للحقوق، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، وإنشاء الجمعيات والتجمع.

ويقر مشروع القانون عقوبة الإعدام للعديد من هذه الجرائم. وتعارض اللجنة الدولية للحقوقيين عقوبة الإعدام في جميع الظروف كعقوبة قاسية، ولاإنسانية، وحاطة بالكرامة، و كإنتهاك للحق في الحياة.

وبالإضافة الى ذلك ، يمنح مشروع القانون المسؤولين عن التحقيق وحفظ الأمن سلطات واسعة معبداً بذلك الطريق للإعتقال التعسفي، وانتهاكات واسعة للحق في الخصوصية في غياب أي ضمانات ملائمة أو رقابة قضائية. كما يمنح مشروع القانون هؤلاء المسؤولين حصانة من الملاحقة الجزائية، بما في ذلك أولئك الذين يحتمل أن يستخدموا القوة المميتة بشكل غير قانوني.

ويقر مشروع القانون كذلك إنشاء محكمة إرهاب تعمل بموجب إجراءات مسرّعة تفشل هذه في الامتثال إلى المعايير الدولية المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة. كما يمنح مشروع القانون رئيس الجمهورية سلطات تقديرية واسعة بما في ذلك "اتخاذ التدابير المناسبة متى قام خطر من أخطار الجرائم الإرهابية".

"على السلطات المصرية التخلي عن مشروع قانون مكافحة الإرهاب وضمان أن تكون أي اجراءات مكافحة إرهاب مستقبلية تتلاءم كاملاً مع التزامات مصر بموجب القنون الدولي، بما في ذلك الإلتزام بترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان" ختم بنعربية.

للاستعلام:

أليس غودايناف، المستشار القانونية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: 447815570834، البريد الإلكتروني: alice.goodenough@icj.org

نادر دياب، المستشار القانوني المساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف 41229793804، البريد الإلكتروني: nader.diab@icj.org